

جذور وتداعيات الأزمة المالية الراهنة على الاقتصاد العالمي

د. فوزي عبد الرزاق

جامعة فرحات عباس - سطيف

يشهد العالم حالة من عدم الاستقرار و التوتر بسبب الأزمة المالية العنيفة التي يتعرض لها الاقتصاد الأمريكي، وانتقلت عدواها إلى الأسواق المالية لمختلف الدول، وما يمكن قوله إن الأزمات المالية لا تأتي من فراغ بل تتفاعل مع الوضع الاقتصادي الكلي، و إذا تفحصنا الوضع الاقتصادي الأمريكي فإننا نجدد المرآة العاكسة لهذه الأزمة، بسبب ما يعانيه من مشاكل خطيرة على المستوى الكلي و في مقدمتها عجز الميزانية و اختلال الميزان التجاري و تفاقم المديونية الخاصة والعامة إضافة إلى الارتفاع المستمر لمؤشرات البطالة والتضخم، و أي حديث عن مستقبل الاقتصاد العالمي أو بالأحرى النظام الليبرالي لا بد أن نأخذ في الحسبان ما يتعرض له الاقتصاد الأمريكي من أزمة هذا من جهة ومن جهة ثانية يعد الاقتصاد الأمريكي الواجهة الحقيقية للنظام الليبرالي. والذي تعيشه تقريبا جميع الدول على أرض واحدة، وبالتالي فإن الشعوب جميعا لها مصلحة مشتركة في مواجهة نفس التحديات، ولا شك أن النظام الليبرالي أنشأ عملية التدويل وهي ليست جديدة إذ أنها بدأت منذ ستة

جدور ونداعيات الأزمة المالية الراهنه على الاقتصاد العالمي.....د. فوزي عبد الرزاق
قرون عندما تم اكتشاف أمريكا، ثم عندما قامت فلسفة الأنوار على أساس قيم
إنسانية عالمية المغزى. إلا أن التدويل هذا قد دخل فعلا في مرحلة كيفية
جديدة منذ ستين عاما ونتيجة التكثيف الذي طرأ على شبكة المبادلات
والمواصلات و الاتصالات و التطور الهائل الذي عرفه العالم من الناحية
التكنولوجية، والتوسع المستمر للسوق، فإنها تجعل اقتصاديات دول العالم
مترابطة و متشابكة لها تأثيرات متبادلة سواء في حالة الأزمات أو حالة الانفراج،
ولكن بكيفيات وتقديرات متفاوتة حسب صلابه و متانة كل اقتصاد دولة، و من
خلال ما سبق ذكره يمكن أن نطرح الأسئلة الآتية لكي نخرج على ظروف
وجذور الأزمة المالية.

1- ما هو جوهر الأزمة المالية؟

2- ماهي حالة و وضعية الاقتصاد العالمي من الناحية الكلية قبل بدأ

الأزمة؟

3- كيف ننظر للأزمة في ظل التطور الذي حققه النظام الليبرالي؟

4- ماهي ملامح انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري؟

من خلال الأسئلة السابقة الذكر يمكن أن نتطرق في دراستنا إلى المحاور
الآتية.

اللامح الكلية للوضعية الاقتصادية العالمية في ظل تشكل الأزمة.

يمكن تحليل عالمية الأزمة المالية بالاعتماد على بعض المؤشرات
المالية و الاقتصادية لمعرفة الأسباب و الدوافع الرئيسية التي أدت إلى ظهور
هذه الأزمة، و كذا العوامل المؤثرة في هذه المؤشرات و هذا من خلال العرض
التالي:

العوامل المسببة لزيادة السيولة النقدية:

جذور وتداعيات الأزمة المالية الراهنة على الاقتصاد العالمي..... د. فوزي عبد الرزاق

- تبين مؤشرات الاقتصاد العالمي أنه كان يمر بمرحلة عالية من التوسع و النمو قبل الأزمة حيث كان الناتج الحقيقي العالمي ينمو ب 3.1% خلال الفترة 1996-89 و ب 3.8 خلال الفترة 1997-2004، و بلغ في 2005 أكثر من 5.3% و لا يختلف الوضع كثيرا في مختلف اقتصاديات الدول سواء أكانت دولاً متقدمة أو نامية، رافق هذه الزيادة في النمو انخفاض الطلب العالمي وكثرة العرض بخصوص السلع والخدمات¹ ويبين لنا الجدول التالي تطور المؤشرات الكلية في الدول المتقدمة والتي كان لها تأثير على الوضع الاقتصادي العالمي بصفة عامة و الجانب المالي بصفة خاصة و يمكن عرضه فيما يلي²:

جدول يبين تطور بعض المؤشرات الكلية في الدول المتقدمة.

	أجرة الساعة		الإنتاجية		كلفة وحدة العمل		الناتج % الحقيقي		الناتج الفردي الحقيقي	
	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط
	-89	-99	-89	-99	-89	-99	-89	-99	-89	-99
	96	08	96	08	96	08	96	08	96	08
دول متقدمة	4.2	3.4	2.9	3.3	1.3	0.1	2.7	2.6	2	2.1
أمريكا	3.5	4	3.5	4	...	0.7	3	2.8	1.8	1.8
منطقة الأورو	...	3.5	...	3.4	..	0.1	...	2.1	...	1.8
أهم الدول المتقدمة	4	3.4	2.9	3.5	1.1	..	2.5	2.3	1.8	1.8

Source : Prépectives de l'économie mondiale Avril 2007 P307

¹ ياسين نعمان، مقال بعنوان: اقتصاد الكارثة، على شبكة الانترنت، منشورة بتاريخ

2008/9/22

² Perspectives de l'économie mondiale Avril 2007

العدد 10..... 363.....مجلة الآداب

الطلب الداخلي الحقيقي %		معدل البطالة		نمو التشغيل	
متوسط 96-89	متوسط 08-99	متوسط 96-89	متوسط 08-99	متوسط 96-89	متوسط 08-99
2.7	2.7	6.7	5.9	1	1
3.1	3.1	5.9	5	1.4	1.2
...	2	...	8.1	...	1.2
2.4	2.4	6.4	5.9	0.8	0.8

من خلال الجدول السابق يمكن إيداء ملاحظتين:

الأولى: إن التوقعات تشير كلها إلى استقرار الوضع الاقتصادي بالدول المتقدمة .

الثانية: أن استقرار الوضع كان سببا في توسيع الإقراض المفرط، والذي تجسد في النمو الكبير للسيولة في الدول المتقدمة، حيث نمت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع بأكثر من 5.7 % سنويا خلال الفترة "2005-99" بمجملة الدول المتقدمة، وبمعدل سنوي يفوق 5.9 % بالولايات المتحدة خلال الفترة 2006-99 ، و بأكثر من 4.5 % في منطقة الأورو، وهذا أدى بذلك إلى نمو كبير لنسبة السيولة بهذه الدول (الولايات المتحدة، منطقة الأورو، واليابان وبريطانيا وكندا)، هذه الدول التي تمثل الشريان الحقيقي للنظام الليبرالي. فقد انتقلت السيولة من 18-20 % خلال الفترة "2000-80" إلى 26 % في سنة 2002 لتصل إلى 30 % خلال سنتي، 2006 و 2007¹.

¹ Fonds monétaire international, *Perspectives de l'économie mondiale* Avril 2007, *Effets de contagion et cycles économique mondiaux* p 252.

كما نشير إلى أن نمو السيولة في الدول المتقدمة رافقه كذلك نمو كبير من الدول النامية، حيث قدر نمو هذه السيولة النقدية خلال الفترة "2001-2007" بأكثر من 15 %، ويرجع سبب هذه الزيادة في السيولة في الدول النامية وبالأخص المصدرة للنفط إلى فوائض موازين العمليات الجارية، سواء أكان ذلك بسبب تحسن الصادرات أو بسبب ارتفاع أسعار المحروقات خلال هذه الفترة، ويمكن الإشارة إلى الفوائض المالية العربية التي تعود إلى ارتفاع أسعار النفط ، والتي تجاوزت حسب معهد التمويل الدولي ألفي مليار دولار خلال الفترة 2002-2007 ، وذهبت هذه الفوائض إلى بناء احتياطات قوية هذا من جانب و من جانب آخر تم ضخ أكثر من نصف هذه الفوائض في الاقتصاد الأمريكي، وحوالي الخمس في الاقتصاديات الأوروبية ، في حين لم تستفد الدول العربية إلا بحوالي 10 % و الباقي ذهب إلى آسيا¹.

هذه الفوائض التي تم ضخها ساهمت بشكل كبير في نمو السيولة وبالأخص في الولايات المتحدة الأمريكية، كما تزامن نمو السيولة في الدول المتقدمة مع تحكم كبير في معدلات التضخم و انخفاض معدل التضخم العالمي من 12 % إلى 5 % خلال عشر سنوات "95-2005"². رافقه كذلك نمو مستقر للناتج المحلي الحقيقي في الدول المتقدمة، مما أعطى مصداقية أكبر للبنوك المركزية في إدارة سياستها النقدية، الأمر الذي ولد جوا من الثقة أدى إلى تقلص التحوط من المخاطر، ومنها النمو الكبير للإقراض والإقراض شديد المخاطر .

أصبح نعوش، مقال بعنوان: تداعيات انهيار قيم العقارات، مقال على شبكة الانترنت

بتاريخ 2008/10/8

² *Perspectives de l'économie mondiale Avril 2007* op. cit.

وهكذا يمكن القول أننا أمام أمرين مترامين:

أولاً: توسع اقتصادي أو بالأحرى وضع اقتصاديا كلي ملائم، مع معدلات تضخم منخفضة .

ثانياً: انخفاض ملازم لمعدلات الفائدة طويلة الأجل.

هذه العوامل ساعدت على توفر جو من الثقة وتقلص العائد على المخاطر، أدى هذا في ظل السيولة الوفيرة إلى توسع في الإقراض، وأدى بالتالي إلى توسع الطلب على العقارات مما أدى إلى زيادة أسعارها بسبب محدودية عرضها في المدى المتوسط. (وللإشارة هناك علاقة عكسية في الولايات المتحدة الأمريكية بين أسعار الفائدة طويلة الأجل وأسعار العقارات) ويمكن الإشارة إلى أنه خلال الفترة 94-2003 أصبح حوالي 9 ملايين أمريكي مالكا لعقاره ، أكثر من نصفهم أقليات عرقية ودينية ، وهذا الطلب المتزايد على العقارات أدى إلى ارتفاع أسعار العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية مما تسبب في نمو كبير للقروض الرهينة¹.

الابتكار المالي: خلال الفترة 2001-2006 ، بينت إحدى الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية ، أن نوعية الديون الممنوحة كانت تتدهور باستمرار ، حيث كان يستلزم التوسع في الإقراض توسعا في الأموال الخاصة، إلا أنه خلال هذه الفترة لم تتطور كثيرا أصول البنوك، مما يدل على أن النشاط الإقراضي قد تميز بمخاطر كبيرة، تم تجاوزها بالابتكار، ابتكار أدوات مالية جديدة تسمح بالتحوط من هذه المخاطر. ولعل الوسيلة التقليدية التي لجأت إليها البنوك هي عملية التوريق (titrisation) باعتبارها عملية مالية تتضمن تحويل ديون ضعيفة السيولة إلى سندات مالية يتم تداولها في السوق وتضاعفت

¹ Gunther coppelle-Blancard, *La crise des subprimes, la documentation française*, Paris 2008

جذور وتداعيات الأزمة المالية الراهنة على الاقتصاد العالمي.....د. فوزي عبد الرزاق
بعشرات المرات في 2007 و بلغت رقما في حدود 10000 مليار دولار وهي
تمثل 40 % من مجمل سوق التداول في أمريكا¹ ، في حين لم تتجاوز قيمة
السندات التي تصدرها المؤسسات 5800 مليار دولار و الخزانة الأمريكية
4500 مليار دولار، وبالتالي الاستنتاج الذي يمكن الخروج به هو أن
المستثمرون أنفسهم من خلال الاستثمار في هذه الأوراق يكونون قد أسهموا
كذلك في تعميق الأزمة، كما يعد توسع الابتكار المالي عاملا مهما في تعميق
السوق.

مؤشرات الأزمة المالية:

إن الأزمة المالية بينت أن الولايات المتحدة الأمريكية، تعاني مشاكل
اقتصادية على المستوى الكلي وفي مقدمتها التضخم الذي تجاوز 4 % والبطالة
التي تشكل 5% و الصناعة التي تتراجع أهميتها و في مارس 2008 حسب تقرير
صندوق النقد الدولي فإن خسائر البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية بلغت
565 مليار دولار و 1000 مليار بالنسبة للنظام المالي ككل².

هذه المصاعب التي يواجهها النظام المصرفي تحد أكثر من القروض مما
سينعكس بشكل أكبر على قطاعي الاستهلاك و الاستثمار اللذين يعانيان أصلا
من تراجع ثقة الأفراد و الشركات في تطور الحركة الاقتصادية كما سبق أن
وضحنا سابقا.

ومما لا شك فيه أن الأزمة تمتد إلى النمو و التشغيل، حيث أن انخفاض
الناتج في الولايات المتحدة له آثاره على الاقتصاد العالمي، فانخفاضه بـ 1 %

¹ Bulletin de la banque de France N°143 novembre 2005, Julia guerin,
L'équilibre épargne-investissement en chimie et ses enjeux pour
l'économie mondiale p36.

² Perspectives de l'économie mondiale avril 2007 op. cit.

جذور وتداعيات الأزمة المالية الراهنة على الاقتصاد العالمي..... د. فوزي عبد الرزاق
يؤدي إلى انخفاض الناتج في منطقة الأورو بـ 0.1 % نتيجة انخفاض الصادرات
و بـ 0.3% عندما نأخذ العوامل غير المباشرة أي انكماش الاقتصاد العالمي
ككل¹.

كما راجع صندوق النقد الدولي بشكل غير رسمي في نهاية أوت 2008
توقعاته للنمو العالمي فخفضها إلى 3.9 % للعام 2008 مقابل 4.1 % سابقا،
وإلى 3.7 % للعام 2009 مقابل 3.9 % سابقا ، كما أن المديونية في الولايات
المتحدة الأمريكية بلغت أرقاما قياسية مقارنة مع الديون الخارجية للدول العالم
حيث قفزت من 4.3 تريليونات دولار في عام 1990 إلى 8.9 تريليونات دولار
عام 2007 وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف الديون الخارجية لدول النامية،
وأصبحت هذه الديون العامة تشكل 64 % من الناتج المحلي الإجمالي
وللإشارة فأن هذه الإحصاءات خاصة بوزارة الخزانة الأمريكية . كما أن العجز
المالي المسجل في ميزانية عام 2008 قدر بمبلغ 410 مليار دولار أي 2.9% من
الناتج المحلي الإجمالي².

أمام هذا الوضع المالي و الاقتصادي المتأزم والتي تبينه الإحصاءات
السابقة يمكن القول إن تداعياته على الاقتصاد العالمي ستستفحل وتزداد في
المدى المتوسط من خلال بوادر الانكماش الاقتصادي الذي بدأت تظهر
ملامحه على المستوى الكلي و الجزئي للاقتصاد العالمي، وهذا من خلال
تقهقر معدل النمو، زيادة في معدل البطالة، ارتفاع المديونية، إفلاس بعض
المؤسسات، تخفيض الإنتاج للفترات عند بعض الشركات العملاقة... الخ .
مما يوحي بدخول الاقتصاد العالمي في ركود اقتصادي لفترة غير معروفة، حتى
يمكن صناع السياسة للبحث عن آليات الإصلاح وحلول إيجابية لأن الأزمة

¹ Ibid., p. 252.

² Ibid.

جذور وتداعيات الأزمة المالية الراهنة على الاقتصاد العالمي.....د. فوزي عبد الرزاق

ستتحول إلى أزمة إنسانية بسبب الإجراءات الحكومية التي ستتخذ إجراءات تشدد فيها من خلال تخفيض للنفقات العامة وهو ما ينعكس سلبا على معيشة الأفراد مما يؤدي حتما لزيادة عدد الفقراء و المحرومين كما صدر عن البنك الدولي في سبتمبر 2008 أن 400 مليون نسمة سيعانون المجاعة بسبب هذه الأزمة، و يضاف بذلك هذا العدد إلى مليار جائع في العالم سابقا.

وهذا ما بين تداعيات الأزمة و حجم الكارثة التي يتسبب فيها النظام الليبرالي لسكان المعمورة.

الآثار الجزئية و الكلية للأزمة:

أدت الأزمة إلى: نقص السيولة و إفلاس المصارف و انخفاض الإقراض و تباطؤ اقتصادي و بالتالي كان لهذه الأزمة آثار جزئية و كلية يمكن حصرها فيما يلي:

الآثار الجزئية

أ- تقلص السيولة

من المقارقات في هذه الأزمة انه في الوقت الذي يتميز الاقتصاد بفيض السيولة على المستوى الكلي نلاحظ ضعف السيولة على مستوى بعض الأسواق: سوق ما بين بنكية و سوق الABS. يظهر نقص السيولة هذه من خلال عدم قدرة الأفراد على الدفع، و يتجسد في انخفاض تقييم نوعية القروض الذي تقوم به الوكالات المختصة *des agences de rating*

و هكذا أدت صعوبات الدفع إلى عدم قدرة البنك على تمويل مختلف العمليات الاقتصادية و المصرفية، بمعنى أنها أصبحت بحاجة للسيولة، التي لا يمكن الحصول عليها لضعف الأموال الخاصة (توسع الإقراض و ضعف أسواق التوزيع).

ب- خسائر مصرفية

أدى انخفاض قيمة المدينون المورقة من جهة و صعوبة تسديد بعض المدينون الآخرون إلى تعرض بعض المصارف إلى خسائر مالية. مما لا شك فيه أن البنوك الأمريكية هي الأكثر تضررا. في محاولة منه لإنقاذ البنوك، قام البنك الفيدرالي الأمريكي بتخفيض معدل الفائدة، غير أن استمرار اختلال أسواق الأصول المروقة، انتشرت حالة من الشك و الرية في قدرة البنوك على تجاوز وضعها المالي الصعب، فقد قدر رئيس البنك الفيدرالي الأمريكي في جويلية 2007 بحوالي 150 مليار دولار بالنسبة لمجمل سوق الرهون و ما بين 50 و 100 مليار بالنسبة للمدينون الرهنية الخطرة. في نهاية 7200 كانت التقديرات بالنسبة للبنوك أكثر تشاؤما، ما بين 250 و 320 مليار دولار حسب ليهمان بروذرز و ما بين 300 و 400 مليار دولار حسب البنك المركزي الألماني و ما بين 250 و 500 مليار حسب Royal Bank of Scotland.

و في مارس 2008 تقريبا حدث إجماع على أن الخسائر المصرفية لا تقل عن 400 مليار دولار و حسب صندوق النقد الدولي تصل خسائر البنوك إلى 565 مليار دولار و 1000 مليار بالنسبة للنظام المالي ككل. و على الرغم من محاولات إضفاء شفافية أكبر على الأسواق، بإعادة تقييم أصولها بالانخفاض، إلا أن حالة الشك بقيت مما يوحي بأن الأزمة تجاوزت حدود الرهون العقارية الخطرة.

الآثار الكلية

من دون شك أن الأزمة تمتد إلى النمو و التشغيل، فبعض التقديرات ترى أن انخفاض قيمة العقار لوحده بـ 20% ستؤدي إلى انخفاض استهلاك الأفراد بـ 200 مليار دولار أي ما يعادل 1.5 نقطة من الناتج المحلي الإجمالي. و حسب

جذور وتداعيات الأزمة المالية الراهنة على الاقتصاد العالمي.....د. فوزي عبد الرزاق
صندوق النقد الدولي سيكون معدل نمو ناتج الولايات المتحدة حوالي 0.5%
في 2008 و 0.6 في 2009.

و انخفاض الناتج في الولايات المتحدة له آثار على بقية اقتصاديات
الدول الأخرى، فانخفاضه بـ 1% يؤدي إلى انخفاض الناتج في منطقة الأورو
بـ 0.1% نتيجة انخفاض الصادرات و بـ 0.3% عندما تؤخذ العوامل الغير المباشرة
أي انكماش الاقتصاد العالمي ككل.

الأزمة المالية و رهانات النظام الليبرالي :

إن الأزمة المالية ما هي إلا تعبير عن الاختلال الذي يميز النظام
الاقتصادي الليبرالي في مرحلة معينة من مراحل تطوره. و إن كان هذا
الاختلال قد يصيب سوقا معينة قبل غيرها (أزمة قطاع معين) أزمة الشغل أو
الأزمة النفطية أو أزمة السلع. أسواق السلع و الخدمات...الخ¹

ففي الواقع أن الأزمة تنشأ في حوض ظروف الاستقرار إذ إن تطور
التفاعلات الاقتصادية خلال تلك الظروف هي التي تنتج حالة الاختلال لاحقا،
تعبّر هذه التفاعلات عن الديناميكية الاقتصادية الليبرالية، حيث يتميز هذا النظام
بآليات تصاعدية تدفعه حسب اعتقادنا إلى الاختلال وأخرى تنازلية تدفعه إلى
الاستقرار، و تكافؤ هذه القوى هو الذي نعبر عنه بحالة التوازن². ومن هذا
المنطلق فإن الدول الراعية للنظام الليبرالي لم تدخر جهدا منذ ظهور بوادر
الأزمة وهي تقوم باجتماعات وقمم على مستوى الرؤساء وهذا من أجل البحث
عن الآليات التنازلية و التي تدفع للاستقرار كما ذكرنا سابقا، منها إعادة التفكير
في نظام السوق و البحث عن قواعد و ميكانيزمات تسهل تدخل الدولة من

¹ Crise financière effondrement final en été 2000 <http://www.leap 2020.eu>

² سمير أمين، أزمة الإمبريالية أزمة بنيوية، دار الحداثة، بيروت 1982

جذور وتداعيات الأزمة المالية الراهنة على الاقتصاد العالمي..... د. فوزي عبد الرزاق

خلال مراقبة الأسواق المالية و محاولة توحيد النظام المالي العالمي و هذا من خلال قمة باريس بتاريخ 2008/10/12 و هذا تحت شعار "إن خسرت لابد أن تغير مسارك" و بالتالي يمكن القول أن الدول الراعية للنظام الليبرالي هي الدول الأولى التي بدأت تتخلى عن أحد مبادئها، و الأمثلة على ذلك كثيرة، فقد عمدت الحكومة البريطانية إلى تأميم مصرف "نورذن روك" في سبتمبر 2007، و تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في إنقاذ مجموعة "أيه أي جي" الأولى في العالم للتأمين، و عمدت الإدارة الأمريكية إطلاق خطة إنقاذ ضخمة بقيمة 700 مليار دولار تقوم على السماح لوزارة الخزانة بأن تشتري من المصارف أصولا عقارية عاجزة عن بيعها لإعادة تحريك عجلة القروض، و إن هذا الاختراق الذي وقع على حساب آليات و مبادئ النظام الليبرالي من قبل الدول الكبرى للدليل آخر على أن النظام الليبرالي يقبل بالآليات تنازلية تدفع به للبحث عن الاستقرار و التوازن، و هذا بالنسبة إليهم سواء أكانت الأزمة ظرفية أو هيكلية تعبر عن احتياجات النظام الآليات جديدة، إذ يتعين تجاوز بعض الآليات السابقة التي لم تعد صالحة أو أنها غير متوافقة مع الظروف التي يمر بها النظام، و ما يمكن تأكيده هو أننا نتعلم من تاريخ الليبرالية أن الأزمات يتم تجاوزها بتغيرات كمية و كيفية². و هذا و لو كان على حساب شريحة كبيرة من الناس على الكرة الأرضية و لو حتى اقتضى الأمر إقامة حرب عالمية ثالثة لأنه يمكن التذكير أن الأزمات السابقة للنظام الليبرالي قد تم تجاوزها بالتوسع الاستعماري، و من ذلك فهي تعطي للنظام كل مرة ذريعة جديدة أو لونا معينا هذا من الجانب السياسي، أما على المستوى الاقتصادي فإن النظام الليبرالي يتجاوز تناقضاته على أساس شكل جديد من التراكم، فإذا كان النظام الليبرالي

¹ ياسين نعمان، مرجع سابق.

² صباح نعوش، مرجع سابق.

في مراحلها الأولى بني على الآلة البخارية؛ فإن أزمة نهاية القرن التاسع عشر تم تجاوزها ببناء نمط من التراكم قائم على طاقة البترول، في المراحل الأولى على الآلات القاطرة و صناعة الفولاذ، أما في المراحل اللاحقة فقد كان قائما على السيارات و التمدين الوظيفي الذي رافقها كما يحدثنا ذلك المفكر سميير أمين.

و منذ الثمانينات من القرن العشرين أخذ التراكم يستند إلى عناصر أكثر حداثة و تطور معتمدا على التطور التكنولوجي و تطور شبكة الاتصالات.

وهي ملامح الحضارة الجديدة و التي يتم تامين رأس المال في دائرة الأسواق المالية و النقدية أو كما تسمى مرحلة العولمة المالية، فإن السؤال الذي يطرح نفسه أين يتم تامين رأس المال في ظل الأزمة المالية التي يشهدها النظام الليبرالي.

انعكاسات الأزمة على الاقتصاد الجزائري.

إن تحليلنا لانعكاسات الأزمة على الاقتصاد الجزائري لا يكلفنا كثيرا من التحليل و التخمين لمعرفة العوامل والمسببات المؤثرة على الاقتصاد الجزائري، و هذا لسبب بسيط و رئيس هو كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي مبني على ما يمكن تحقيقه من واردات عن طريق تصدير الطاقة [البترول و الغاز]، حيث كبديهيية أن صادرات الجزائر من الطاقة تمثل 97% من مجمل صادرات الجزائر هذا من جانب، و من جانب ثان إن واردات الجزائر و التي بلغت أكثر من 30 مليار دولار تمثل فيها الواردات الغذائية النسبة الأكبر و التي بلغت حوالي نسبة 27% من مجمل الواردات سنة 2008.

من هذا المنطلق يمكن أن نستشف أهم الانعكاسات للأزمة على اقتصاد الجزائر و يمكن إيجازها في النقاط الآتية :

1- إن انكماش الاقتصاد الأوربي كان له أثر بالغ على انخفاض الطلب العالمي للبترول و بالتالي أدى إلى انخفاض سعره إلى أقل من 70 دولار للبرميل الواحد، وهذا لم يحدث منذ أكثر من ستين، و بالتالي سيكون له أثر سلبي على إيرادات الميزانية الجزائرية و هو سيؤثر في المدى المتوسط على النفقات العمومية أين سيجبر الدولة للجوء إلى احتياطي الصرف.

2- إن الاحتياطات الرسمية للجزائر جزء منها موظف في سندات الخزانة الأمريكية، فإذا كانت موظفة بأسعار متغيرة اتجاه معدل الفائدة نحر الانخفاض سيؤدي إلى تقلص المداخل المحققة من هذه التوظيفات.

3- إن الانكماش الاقتصادي المصاحب لمستويات عالية من التضخم في العالم سيؤدي إلى زيادة أسعار المواد والسلع الغذائية، وهو ما يكلف الجزائر زيادة في فاتورة هذه المواد و السلع.

و بالتالي يمكن القول كخلاصة إن الاقتصاد الجزائري ليس بمنأى عن الإعصار المالي الذي يتعرض له الاقتصاد العالمي وهذا لطبيعة العلاقات الاقتصادية و التي تتميز بالتراط و التبادل الكثيف على كل المستويات إلا أنه يمكن القول إن درجة التأثير تختلف من دولة إلى أخرى و هذا بحسب طبيعة البنية الاقتصادية لكل دولة.

رؤية مستقبلية للأزمة:

إن التكهّن في مثل هذه الأزمات هو صعب للغاية، بسبب ما وصل إليه العالم من تطور على كل المستويات الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية خلال هذا القرن هذا من جهة، و من جهة ثانية فإن ما هو متعارف عليه عند المفكرين الاقتصاديين أن الاقتصاد العالمي يكاد يكون مؤكد أنه معرض في كل حقبة زمنية إلى دورة رواج و دورة ركود، و هو ما يسمى في الفكر الاقتصادي "الدورة الاقتصادية" هذه الدورات هي متعاقبة و ليست مترامنة، و منذ سنة

1995 و الاقتصاد العالمي يمر بفترة رواج اقتصادي، و الآن يبدو جاء دور الركود الاقتصادي من خلال هذه الأزمة و ما تحمله من آثار وتداعيات من خلال الاختلال الذي ظهر على مستوى النظام المالي العالمي، وبينت المؤشرات الكلية [معدل الفائدة، معدل التضخم، البطالة..] بوارده، و قد أدت هذه التطورات الحديثة في جميع أنحاء العالم إلى إدعاء بعض المفكرين وصيحات بعضهم الآخر بأن النظام الليبرالي قد فشل وعجز عن مواجهة التحديات الجديدة.

لكن حسب اعتقادي وعلى رغم ما يحمله النظام الليبرالي من إجحاف في حق الكثير من شعوب العالم و ما يتعرض له من هزات في الوقت الحالي إلا أنه سيتجاوز هذه الأزمة بفضل القائمين و دعاة هذا النظام، و إلا كيف نفسر حالة الطوارئ التي أعلنها رؤساء أكبر الدول الرأسمالية في العالم، حيث تم عقد أكثر من ست اجتماعات على مستوى رؤساء هذه الدول خلال أقل من شهر و هذا للبحث عن الحلول الناجحة و الإصلاحات الواجب اتخاذها وإنقاذ الصدع الذي يتعرض له النظام الليبرالي و بالتالي تكمن قوة هذا النظام في الإجراءات السريعة والجريئة التي يتخذها قادة هذه الدول، و بالتالي يمكن القول أنه مهما كان حجم الأزمة التي يتعرض لها النظام الليبرالي فإن الحلول لمواجهة هذه الأزمة ستكون في المستقبل القريب لأن هذا النظام لم يأت من فراغ و دعائه قادرون على إيجاد الحلول التي تمكنهم من مواصلة التفوق والسيطرة على العالم و ما حققه هذا النظام في عقود لا يذهب في شهور.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه ليس بسبب متى تعالج الأزمة لأن الأزمة كما سبق و أن ذكرنا ستعالج و لكن ما هي الكيفية التي تعالج بها هل على حساب أموال ومدخرات الدول النامية بصفة عامة و الدول العربية بصفة خاصة (توسع استعماري جديد)؟ بمعنى ما هي الأدوات التي يمكن استخدامها في

علاج هذه الأزمة من طرف الدول الكبرى، و ما هي درجة تأثيرها على مستوى معيشة سكان العالم، الذي وصل فيه حسب تقرير البنك الدولي عدد الذين يعيشون على أقل من دولار إلى مليار و 400 مليون نسمة.

خلاصة :

إن أسباب الأزمة المالية تبدو في عدم شفافية السوق والإفراط في الثقة، و هذا نتيجة التوسع في الإقراض الرهنية اتجاه متعاملين ضعيفي القدرة على التسديد و التوسع في الاعتماد على الفوائد المتغيرة، حيث عندما كانت أسعار الفائدة منخفضة لازمها ارتفاع سعر العقار مما أدى كنتيجة حتمية إلى التوسع في الإقراض و أصبح التوريق Titrisation يسير في نفس الاتجاه، و ما دامت صناديق الاستثمار تقدم معدلات أعلى فإن المدخرين يقدمون على الاستثمار بمجرد أن ارتفع سعر الفائدة وأخذت أسعار العقار تتجه نحو الانخفاض انهارت صناديق الاستثمار مما تسبب في خسائر كبيرة للبنوك التجارية، وتعد عملية التوريق السبب الرئيس في الأزمة حيث توسعت العملية بشكل كبير حيث تضاعفت بعشرة مرات في 2007 و بلغت رقما في حدود 10000 مليار دولار وهي تمثل 40% من مجمل سوق التداول في الولايات المتحدة الأمريكية هذا التوسع مرده حسب اعتقادنا هو البحث عن تحسين المردودية هذا من ناحية ومن ناحية ثانية يعد توسع الابتكار المالي عاملا مهما في تعميق السوق حيث يسمح للمستثمرين من تنويع محافظتهم إلا أنه في نفس الوقت ذو مخاطر أعلى.

وبخصوص الاقتصاد الجزائري سيتأثر على المدى المتوسط و هذا بفعل انخفاض الطلب على الطاقة في السوق الدولية مما سيؤدي إلى انخفاض الأسعار العالمية للطاقة بسبب الانكماش الاقتصادي الذي يتعرض له دون شك من خلال المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد العالمي. فإن انخفاض الأسعار

جنود وتداعيات الأزمة المالية الراهنة على الاقتصاد العالمي.....د. فوزي عبد الرزاق
البترونية يؤدي إلى انخفاض ملازم لمداخيل الجزائر و التي تمثل 97%
كمداخيل طاقوية، و هذا يكون له أثر بالغ على تحديد النفقات العامة مستقبلا.

